تعدد روايات الكتاب الحديثي وأثره

إعداد

د. محمد بن عمر بن سالم بازمـــول

كلية الدعوة وأصول الدين

جامعة أم القرى

المقدمـــة :

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

أما بعد: فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار .

وهذه دراسة بعنوان: "**تعدد روايات الكتاب الحديثي وأثره**" قصدت فيها بيان معنى رواية الكتاب الحديثي، وما يترتب على تعدد روايات الكتاب الحديثي، مبيناً ذلك من خلال أشهر الكتب الحديثية .

وتبرز الدراسة أهمية العناية بهذا الجانب وفهمه لدارس الحديث من خلال الكتب الحديثية، وذلك لظهور أثرها في جوانب الرواية والدراية.

واشتملت الدراسة على :

إيجاز طرق الرواية .

تعريف رواية الكتاب الحديثي .

أسباب تعدد روايات الكتاب الحديثي .

تعريف موجز ببعض روايات الموطأ ومسند أحمد والكتب الستة .

أثر تعدد روايات الكتاب الحديثي .

موقف أهل الحديث من تعدد روايات الكتاب الحديثي .

وختمت بذكر بعض التوصيات التي قررت الدراسة أهمية الانتباه لها والوصية بها .

هذا؛ وأسأل الله تبارك وتعالى أن يرزقني القبول في الدنيا والآخرة، ويجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وداعياً لسنة نبيه الرؤوف الرحيم، ويجعلني قائماً وداعياً إلى صراطه المستقيم، إنه سميع مجيب .

اشتملت الدراسة على النقاط التالية :

١ - إيجاز طرق الرواية .

٢ - تعريف رواية الكتاب الحديثي .

٣ - أسباب تعدد روايات الكتاب الحديثي .

٤ - تعريف موجز ببعض روايات الموطأ ومسند أحمد والكتب الستة .

٥ - أثر تعدد روايات الكتاب الحديثي .

٦ - موقف أهل الحديث من تعدد روايات الكتاب الحديثي .

٧ - التوصيات .

١ - إيجاز طرق الرواية :

الكتاب الحديثي بجميع أنواعه[1] اعتمد في نقله على الرواية . والرواية أقسام :

فمنها ما يعتمد على السماع عن الشيخ مباشرة .

ومنها ما يعتمد على القراءة على الشيخ ؛ إمّا بقراءة صاحب الرواية نفسه على الشيخ ، وإما بقراءة غيره على الشيخ وهو يسمع ، ويسمى هذا القسم بالعرض على الشيخ .

ومنها ما يعتمد على المكاتبة .

ومنها ما يعتمد على المناولة ، وهي إما أن تقترن بالإجازة وإما أن لا تقترن بها .

ومنها ما يعتمد على الإجازة ، وهي على أنواع .

ومنها ما يعتمد على الوجادة ، أي : يوقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ، أو لقيه ولكنه لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه ، و لا له منه إجازة و لا نحوها . فيسمى نقله للكتاب الذي وجده على هذه الهيئة : وجادة .

ومنها الإعلام ، أي : إعلام صاحب الكتاب للطالب أن هذا كتابه ، أو سماعه .

---

(١) الكتب الحديثية على أنواع ، وللمحدثين في تصنيفها مقاصد ، انظر كتاب "الحطة في ذكر الصحاح الستة" لصديق خان القنوجي ص١١٢-١٢٦ ، و" الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة " لمحمد بن جعفر الكتاني .

ومنها الوصية. أي: الوصية من صاحب الكتاب للطالب بكتاب بعينه أنه له.

وتسمى هذه الأقسام في النقل: طرق الرواية [1]. وتتمايز روايات الكتب بحسب طرق روايتها هذه. وقد يجتمع في الكتاب الحديثي أكثر من طريقة لنقله.

وقد يجتمع للكتاب الحديثي أكثر من راو ينقله على هيئة واحدة.

وقد يكون لكل رواية هيئة [2].

وتعدد روايات الكتاب الحديثي من الأمور التي يحتاج إلى معرفتها طالب علم الحديث.

٢ - تعريف رواية الكتاب الحديثي:

ورواية الكتاب الحديثي هي:

الهيئة التي ينقل عليها الكتاب عن مصنفه بواسطة أحد تلامذته، بطريقة من طرق الرواية.

وشرح هذا التعريف:

أن صاحب الكتاب بعدما يصنفه فإنه يُحمل عنه، بطريقة من طرق الرواية السابقة أو أكثر.

---

(١) للتوسع في طرق الرواية انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص١١٨-١٥٨.

(٢) ولعل من أقرب الصور لرواية الكتاب، الطبعات في زماننا، حيث إن بعض الكتب تختلف من طبعة إلى طبعة، بالزيادات، والتقديم والتأخير، ونحو ذلك، وقد يعاد طبع الكتاب دون أدنى تغيير، وكذا روايات الكتب.

وقد يحصل للكتاب أن يحمله عن الشيخ تلاميذ آخرون غير الأولين، في أوقات مختلفة، وعلى أحوال مختلفة، فيزيد في الكتاب أو ينقص، أو يقدم أو يؤخر، فينقل هؤلاء التلاميذ الكتاب عن مصنفه بعد تحملهم له.

فتحصل لنا هيئتان للكتاب :

الهيئة الأولى التي نقلها التلاميذ الأولون عن الشيخ.

والهيئة الثانية التي نقلها التلاميذ الآخرون عن الشيخ.

وتسمى كل هيئة منقولة للكتاب عن الشيخ (رواية) .

وتتعدد هذه الهيئات وتسمى روايات، ومن هنا جاء التعريف السابق لرواية الكتاب.

قال يحي بن عبدالله بن بكير رحمه الله : "كان مالك بن أنس رحمة الله عليه، إذا عُرض عليه الموطأ تهيأ، ولبس ثيابه وعمامته ثم أطرق لا يتنخم و لا يعبث بشيء من لحيته، حتى نفرغ من القراءة إعظاماً لحديث رسول الله ﷺ "[1].

والشاهد : قوله : "إذا عرض عليه الموطأ " .

فالشيخ مالك رحمه الله كان يُقرأ عليه كتابه الموطأ، وهذا العرض لكتاب الموطأ الذي حضره ابن بكير، ونقله عن مالك يُعرف برواية ابن بكير للموطأ، وهي رواية تختلف عن رواية محمد بن الحسن الشيباني

---

(١) إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك لابن ناصر الدين المشقي ص٤٣ .

للموطأ عن مالك مثلا . لأن مالكاً خلال هذا العرض عليه لكتابه ، زاد وأنقص ، وقدّم وأخر .

ويحي بن عبدالله بن بكير أحد رواة الموطأ المشهورين عند العلماء ، من أهل الثقة والضبط ، وهو غير يحي بن يحي الليثي صاحب الرواية المشهورة للموطأ عن مالك رحم الله الجميع .

٣ - السبب في تعدد روايات الكتاب الحديثي :

يرجع السبب في تعدد روايات الكتاب الحديثي - عند التأمل - إلى الأمور التالية :

- أن علم الإنسان يتطور ، و لا يثبت على حال . وقديماً قال القاضي الفاضل عبدالرحيم بن علي البيساني (ت ٥٩٦ هـ) رحمه الله : " إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غُير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر " اهـ[١] .

ومن هنا قد يطرأ على الشيخ ما يجعله يزيد أو ينقص أو يقدم أو يؤخر ، ومن ذلك ما حصل مع محمد بن يحي الذهلي في كتابه الذي

---

(١) صحح نسبة هذه العبارة إلى القاضي الفاضل - لا للعماد الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ) كما شاع - محقق كتاب الإمام في بيان أدلة الأحكام للعز بن عبدالسلام ، في مقدمة التحقيق ص١٠ ، وأحال إلى ما كتبه محقق مسند عمر بن عبدالعزيز ، في مقدمة الطبعة الثانية وذكر أن هذه العبارة جاءت في رسالة للقاضي الفاضل مرسلة إلى العماد الأصفهاني ، رحم الله الجميع وغفر لهم .

جمع فيه أحاديث الزهري، المعروف بـ" الزهريات " فإنه قال: "لما جمعت حديث الزهري، عرضت على علي بن المديني، فنظر فيه، فقال: أنت وارث الزهري، فبلغ ذلك أحمد بن صالح المصري، فلما دخلت مصر قال لي أحمد بن صالح المصري- وذاكرته في أحاديث الزهري -: أنت الذي سماك علي بن المديني: "وارث حديث الزهري " ؟! قلت: نعم. قال: بل أنت فاضح الزهري!! قلت: لِم؟ قال: لأنك أدخلت في جمعك أحاديث للضعفاء عن الزهري، فلما تبحرت في العلم، ضربت على الأحاديث التي أشار إليها، وبينت عللها " اهـ[1] .

فقد يكون من تلامذة الشيخ من يروي كتابه عنه قبل حذفه لأحاديث الضعفاء عن الزهري، ومن تلامذته من يروي كتابه بعينه بعد حذفه لأحاديث الضعفاء عن الزهري. فيكون هذا من أسباب تعدد روايات الكتاب عن مصنفه.

ـ أن الطلبة الذين يروون الكتاب عن الشيخ يختلفون في ضبطهم، سواء كان عن صدر أم عن سطر؛ وذلك أن اختلاف الرواية قد يكون سببه اختلاف ضبط التلاميذ للكتاب عن شيخهم. كما تراه من اختلاف في روايات مصنف عبدالرزاق الصنعاني، فإن الرواية المطبوعة أغلبها من رواية إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبدالرزاق، وقد وقع في روايته حروف خالف بها رواية غيره عن عبدالرزاق، حتى

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ٤١٠).

ألف محمد بن حمد القرطبي كتاب "الحروف التي أخطأ فيها الدبري وصحفها في مصنف عبدالرزاق "[1] . وألف أبو علي الغساني (ت ٤٩٨هـ) كتابه : "التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة " وهو الجزء الخامس والسادس والسابع والثامن من كتابه الكبير الحافل "تقييد المهمل وتمييز المشكل " [2] .

وفي هذا المعنى قول أحمد بن حنبل رحمه الله : "كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر نفساً من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي ؛ لأني وجدته أقومهم " اهـ[3] .

- وقد يحصل أن الإمام يروي أحاديث كتابه من حفظه بعيداً عن أصوله، فيقع في أوهام، في كتابه، في هذه الرواية، فيحملها عنه من تلقى منه الكتاب في هذه الحال. بخلاف رواية من تحمل الكتاب من الشيخ، والشيخ يحدث به قريباً من أصوله، يرجع إلى أصله.

ومن ذلك ما جاء عن يونس بن حبيب الأصبهاني رحمه الله أنه قال : "قدم علينا أبوداود الطيالسي، وأملى علينا من حفظه مائة ألف حديث. أخطأ في سبعين موضعاً، فلما رجع إلى البصرة، كتب إلينا بأني أخطأت في سبعين موضعاً، فأصلحوها " اهـ[4] .

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١٨٢)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤١٧) .

(٢) وقد طبع ما يتعلق منه بالبخاري، بعنوان : " التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح البخاري من قبل الرواة عن البخاري" وهو الجزء الخامس والسادس من كتابه "تقييد المهمل، وتمييز المشكل" . انظر فهرس المصادر آخر البحث.

(٣) الإرشاد للخليلي (١/ ٢٣١).

(٤) الإرشاد للخليلي (١/ ٢٤٠).

ومن ذلك ما جاء عن الحاكم أبي عبدالله: سألت الدارقطني عن أبي بكر البزار (ت٢٩٢هـ) - صاحب المسند المعروف بـ" البحر الزخار" ، الذي عمل الحافظ الهيثمي زوائده وسماها "كشف الأستار" فقال: يُخطيء في الإسناد والمتن، حدّث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم يكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة" اهـ [١] .

ومن ذلك ما جاء عن صالح بن أحمد بن حنبل قال: عزم أبي على الخروج إلى مكة يقضي حجة الإسلام، ورافق يحي بن معين، وقال له: نمضي - إن شاء الله - فنقضي حجنا، ثم نمضي إلى عبدالرزاق إلى صنعاء نسمع منه. قال أبي: فدخلنا مكة، وقمنا نطوف طواف الورود، فإذا عبدالرزاق في الطواف يطوف، وكان يحي بن معين قد رآه وعرفه، فخرج عبدالرزاق لما قضى طوافه فصلى خلف المقام ركعتين، ثم جلس، فقضينا طوافنا وجئنا فصلينا خلف المقام ركعتين، فقام يحي بن معين فجاء إلى عبدالرزاق فسلم عليه، وقال: هذا أحمد بن حنبل أخوك. فقال: حياه الله وثبته، فإنه يبلغني عنه كل جميل، قال: نجيء إليك غداً - إن شاء الله- حتى نسمع ونكتب. قال: وقام عبدالرزاق فانصرف، فقال أبي ليحي بن معين: لم أخذت على الشيخ موعداً؟ قال: لنسمع منه. قد أربحك الله مسيرة شهر ورجوع شهر والنفقة. فقال أبي: ماكان الله يراني وقد نويت نية لي أفسدها بما تقول، نمضي فنسمع منه، فمضى حتى سمع منه بصنعاء" اهـ [٢] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٦) .

(٢) مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص٣٠.

فالإمام أحمد لم يرد إفساد نيته في رغبته في السماع من عبدالرزاق بصنعاء، وهو بذلك يدرك أمراً آخَرَ ألا وهو سماعه من عبدالرزاق قريباً من أصوله.

ـ والسبب الأهم لتعدد الروايات عن الشيخ تعدد عرض الكتاب على الشيخ، مما يستدعي عادة ما تقدم من التعديل بالزيادة والنقص، والتقديم والتأخير. ويقع ذلك في كل مرة مع تلاميذ فيهم جماعة ممن لم يحضر عرضه السابق، فيحملون ذلك عنه.

ومن النماذج التي تأخذ معنى اختلاف النسخ والروايات ما جاء عن الحكم بن يمان قال: " كتبت كتب إسماعيل بن عياش- ولم أدع منها شيئاً- في القراطيس، وقدم خراساني، وكلم إسماعيل أن يحتال له في نسخة تشترى وتقرأ عليه. قال: فدعاني إسماعيل، فقال: يا حكم إنك لم تحج فهل لك أن تبيع الكتب من هذا الخراساني، وتحج وترجع فتكتب وأقرأ عليك! فقلت: فلعلك تموت! فقال: استخر الله، وإن قبلت مني فعلت ما أقول لك، فبعت الكتب منه، وكانت في قراطيس بثلاثين ديناراً، وحججنا ورجعت وكتبت الكتب بدريهمات وقرأها علي " اهـ[1].

وهذه الأسباب ـ كما ترى ـ منها ما يعود إلى التلميذ، ومنها ما يعود إلى الشيخ، فزيادة علم الشيخ، وتكرر عرض الكتاب عليه، وتحديثه بكتابه بعيداً عن أصوله، أسباب يعود إليها تعدد رواية الكتاب

---

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٢٢٤).

الواحد، وهي متعلقة بالشيخ. وتفاوت ضبط التلاميذ، وحضور الواحد منهم عَرْضة أو عرضتين أو أكثر للكتاب الواحد على الشيخ، أسباب تعود إلى التلميذ.

٤ - تعريف موجز ببعض روايات الموطأ ومسند أحمد والكتب الستة:

ولعل من أشهر الكتب الحديثية التي لها العديد من الروايات مايلي:

١ - كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩ هـ)، رحمه الله.

له روايات كثيرة بلغ بها ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٠هـ) إلى تسع وسبعين رواية.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله: "إن بعض أهل السنة وخدامها، ومن نشأ بين أئمتها وأعلامها، قصد مني والتمس ذكر: رواة موطأ الإمام مالك بن أنس، الذين لقوه رضي الله عنه وسمعوا كتابه الموطأ منه؛ فأجبته إلى ما قصد وذكرت بعض مرويات غالبهم عن مالك بالسند. وكنت نظمت فيمن وقع لي منهم شعراً، ليكون عوناً على حفظهم نثراً، وذلك لما رأيت الحافظ أبا القاسم علي بن عساكر ثقة الدين بلغ برواة الموطأ عن مالك واحداً وعشرين أشار إلى ذلك بنظم يحويهم فقال أول نظمه فيهم:

رواة موطأ مالك إن عددتهم فعشرون عنه الضابطون وواحد

فسقت زيادة على من حواه فوقع لي ثمانية وخمسون سواهم، من الرواة نظمت الجميع في أبيات للتعريف[1] ، ثم نثرتهم حسب السؤال في هذا التأليف " اهـ[2] .

وهذه الروايات تختلف فيما بينها بالزيادة والنقص، والتقديم والتأخير.

ولمّا ذكر الخليلي (ت٤٤٦هـ) أبا محمد عبدالله بن وهب المصري (ت ١٩٧هـ)، وهو أحد رواة الموطأ عن مالك بن أنس رحمه الله، قال: " وموطؤه يزيد على من روى عن مالك، وعنده الفقه الكثير " اهـ[3] .

ومحمد بن حميد بن عبدالرحيم بن شروس الصنعاني، هو أحد رواة الموطأ عن مالك، قال الخليلي عنه: " ثقة. وفي موطئه عن مالك أحاديث ليست في غيره " اهـ[4] .

قال الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ): " روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص. وأكبرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي

---

(١) ساق نظمه هذا في كتابه إتحاف السالك ص٥١-٥٢. ويقع في خمسة عشر بيتاً.

(٢) إتحاف السالك ص٣٩-٤٠ . وقد أفرد ابن ناصر الدين الدمشقي كتابه هذا في التعريف برواة موطأ مالك، واسم كتابه كاملا: " إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك " .

(٣) الإرشاد للخليلي (١/ ٢٥٥).

(٤) الإرشاد للخليلي (١/ ٢٧٩).

مصعب، فقد قال ابن حزم: في موطأ أبي مصعب زيادات على سائر الموطآت نحو مائة حديث " اهـ[1] .

وقال السيوطي (ت٩١١هـ): " وقد وقفت على الموطأ من روايتين أخريين . . . إحداهما رواية سويد بن سعيد، والأخرى رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وفيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت، منها حديث " إنما الأعمال بالنيات. . . الحديث" ؛ وبذلك يبين صحة قول من عزى روايته - أي الحديث - إلى الموطأ ، ووهم من خطأه في ذلك " اهـ[2] .

٢ - مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) رحمه الله .

« انفرد عبدالله بن أحمد ابن حنبل برواية " المسند " عن أبيه [كاملا]، مع أنه سمعه مع أخيه صالح وابن عم أبيه حنبل بن إسحاق . فصالح - وهو أكبر أولاد الإمام أحمد - كان كثيراً ما يتغيب عن السماع سعياً وراء عياله، ولعل حنبل بن إسحاق اهتم بفقه الإمام أحمد أكثر من اهتمامه بحديثه، ومن ثمَّ انفرد عبدالله بسماع سائر " المسند " عن أبيه . بل إن بعض الأحاديث سمعها منه مرتين أو ثلاثة، وقد أدى لنا "المسند " كما سمعه، وزاد عليه أحاديث عن عوالي شيوخه، وقد بلغ عددهم مئة وثلاثة وسبعين شيخاً »[3] .

---

(١) نقله في تنوير الحوالك (١/ ٩).

(٢) تنوير الحوالك (١/ ١٠).

(٣) من مقدمة تحقيق مسند أحمد، للأرنؤوط ، والعرقسوسي، وعادل مرشد ، جزاهم الله خيراً (١/ ٩٦).

وقد قال عبدالله بن أحمد ابن حنبل (ت ٢٩٠هـ): "كل شيء أقول: قال أبي؛ فقد سمعته مرتين وثلاثة، وأقله مرة" اهـ[١].

٣ - صحيح الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله.

قال محمد بن يوسف الفربري (ت٣٢٠هـ): "سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل سبعون (وفي رواية: تسعون) ألف رجل، فما بقي أحد يروي عنه غيري" اهـ[٢].

قال أبو محمد عبدالله بن علي الرشاطي (ت٥٤٢هـ): "وعلى الفربري العمدة في رواية كتاب البخاري" اهـ[٣].

وقول الفربري: "فما بقي أحد يرويه عنه غيري"، تابعه عليه الخليلي (ت٤٤٦هـ) في كتابه: "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"[٤]. وتعقبه فيه ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) فقال: "أطلق (يعني: الفربري) ذلك بناء على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة" اهـ[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٠).

(٢) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١/ ١٣١)، إفادة النصيح ص ١٨.

(٣) إفادة النصيح ص١٥.

(٤) (٣/ ٩٥٨).

(٥) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٤٩١. وانظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٢/ ٢٥٩).

وعلى كل حال فإن رواية الفربري هي التي اتصلت بالسماع إلى عصر الحافظ ابن حجر، وما قبله[1]، بل وإلى عصرنا هذا؛ فالإجازات المقرونة بالسماع - حسب علمي - مدارها على رواية الفربري، والله أعلم.

فرواية أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن (ت ٣٥٣هـ).

ورواية أبي زيد المروزي (ت ٣٧١هـ).

ورواية أبي أحمد محمد بن محمد بن موسى الجرجاني (ت ٣٧٣هـ)

ورواية أبي إسحاق المستملي (ت ٣٧٦هـ).

ورواية أبي محمد السرخسي (ت ٣٨١هـ).

ورواية أبي الهيثم الكشميهني (ت ٣٨٩هـ)[2].

كلهم يروون صحيح البخاري من طريق الفربري[3].

---

(١) هدي الساري ص٤٩١ - ٤٩٢.

(٢) التنبيه على الأوهام ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) هذا الواقع حدا ببعض أهل العلم إلى أن يجعل رواية هؤلاء لكتاب البخاري الصحيح، وما بينها من الاختلاف، من باب اختلاف النسخ لا الرواية قال الباجي رحمه الله في كتابه "التعديل والتجريح" (١/ ٣١١): "أخبرنا أبوذر عبدالرحمن الهروي الحافظ رحمه الله ثنا أبوإسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد، قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة منها تراجم لم يثبت بعدها شيء، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

[قال الباجي:] ومما يدل على صحة هذا القول: أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي - وقد نسخوا من أصل واحد - فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك =

نعم هناك روايات اتصلت بالإجازة لا السماع عن البخاري لكتابه الجامع، من غير طريق الفربري، منها:

= بحسب ما قدر كل منهم فيما كان في طرّة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث. [قال الباجي:] وإنما أوردت هذا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم في تعسف التأويل ما لا يسوغ" اهـ.

قال ابن حجر رحمه الله في" هدي الساري " (١/ ٨) بعد نقله لكلام الباجي المتقدم" : وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً. . ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب. إلى آخر كلامه يرحمه الله.

ويلاحظ ما يلي: (١) أن بعض أهل العلم لم يرتض هذا التوجيه الذي ذكره الباجي رحمه الله لتراجم أبواب كتاب البخاري انظر إفادة النصيح لابن رشيد الفهري ص٢٦ . (٢) أن الظاهر - عندي - أن الاختلاف الواقع بين رواية المستملي والكشميهني والسرخسي والمروزي عن الفربري عن البخاري هو من باب اختلاف الرواية لا اختلاف النسخ؛ وذلك إذا لاحظنا أن البخاري صنف جامعه الصحيح ثلاث مرات: "قال البخاري: لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت البخاري، ولا عرفوه ثم قال: صنفته ثلاث مرات" هدي الساري ص٤٨٧ . (٣) ويتأكد هذا إذا علمت أن الفربري سمع صحيح البخاري من البخاري ثلاث مرات أو أكثر قال أبونصر الكلاباذي: " كان سماع الفربري من محمد بن إسماعيل مرتين: مرة بـ فربر، في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخارى في سنة اثنتين وخمسين ومائتين" . وقال الفربري نفسه أنه : "سمع الجامع الصحيح من أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري بفربر في ثلاث سنين في سنة ثلاث وخمسين وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين" التقييد (١/ ١٣٢) .

وعليه فإن الأصل الذي عند الفربري عرض على البخاري أكثر من مرة، ومقيد فيه كل ما يجد في هذه السماعات الثلاث أو الخمس، ويكون كل واحد من هؤلاء الرواة عن الفربري قد نسخ من أصل الفربري بحسب السماع الذي اعتمده أصلاً، والله اعلم.

رواية أبي إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي (ت ٢٩٥هـ)، حدّث بصحيح البخاري عنه، وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة.

قال أبوعلي الغساني (ت ٤٩٨هـ) محدِّث الأندلس في وقته: "وروِّينا عن أبي الفضل صالح بن شاذان الأصبهاني عن إبراهيم بن معقل: إن البخاري أجاز له آخر الديوان من أوّل كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النسفي من الجامع؛ لأن في رواية إبراهيم النسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رواية الفربري، قد أعلمت على الموضع في كتابي، وذلك في باب قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [الفتح: ١٥]. روى النسفي من هذا الباب تسعة أحاديث آخرها: بعض حديث عائشة في الإفك، ذكر منه البخاري كلمات استشهد بها. وهو التاسع من أحاديث الباب خرّجه عن حجاج عن النميري عن يونس عن الزهري، بإسناده عن شيوخه عن عائشة. وروى الفربري زائداً عليه من أول حديث قتيبة عن مغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: "إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلاتكتبوها عليه" إلى آخر مارواه الفربري عن البخاري من الديوان وهو تسع أوراق من كتابي" اهـ[1].

---

(١) إفادة النصيح ص١٩-٢١.

وهذه الرواية : رواية النسفي اتصلت بالإجازة إلى أبي علي الغساني [1]، وابن حجر [2]، رحمهما الله تعالى.

وهناك رواية حماد بن شاكر (ت ٣١١هـ) [3]، اتصلت بالإجازة أيضا [4].

وهناك رواية مهيب بن سليم [5].

وهناك منصور بن محمد النسفي (ت٣٢٩هـ)، وهو آخر من حدث بكتاب الجامع الصحيح عن البخاري [6].

٤ - صحيح الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) رحمه الله.

قال ابن الصلاح رحمه الله : " هذا الكتاب مع شهرته التامة، صارت روايته بإسناد متصل بمسلم مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم " اهـ [7].

---

(١) التنبيه على الأوهام ص٧٤.

(٢) هدي الساري ص٤٩١.

(٣) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١/ ٣١٤).

(٤) هدي الساري ص٤٩١.

(٥) الإرشاد (٣/ ٩٥٩). ومهيب وجدت له ذكراً في ترجمة يحي بن معين من سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٠) وذكر عن نفسه أنه ولد سنة ٢٣٣هـ.

(٦) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٢/ ٢٥٩).

(٧) صيانة صحيح مسلم ص١٠٣.

ونبه رحمه الله إلى أن رواية المغاربة لصحيح مسلم من طريق القلانسي شاملة لجميع صحيح مسلم، حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب، أولها حديث الإفك الطويل، في كتاب التوبة، باب في حديث الإفك، وقبول توبة القاذف، فإنهم كانوا يروونها من طريق ابن سفيان عن مسلم [(1)].

ونبه رحمه الله إلى أن لإبراهيم بن سفيان في سماعه للكتاب عن مسلم فائتاً لم يسمعه من مسلم، ورواية ابن سفيان له إما بطريق الإجازة، وإما بطريق الوجادة.

ثم بين رحمه الله موضع هذا الفائت [(2)].

وقد أفرد الضياء المقدسي (ت٦٤٣هـ)، ذكر ما وقع له ممن روى عن مسلم بن الحجاج في جزء مفرد، اشتمل على عشرة رواة [(3)].

٥ - سنن الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) رحمه الله.

له رواة كثر . لكن النسخ المطبوعة- التي وقفت عليها- كلها من طريق أبي العباس المحبوبي محمد بن أحمد بن محبوب المروزي (ت٣٤٦هـ).

---

(١) صيانة صحيح مسلم ص ١٠٩ - ١١٠.

(٢) صيانة صحيح مسلم ص ١١١-١١٤. وانظر سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣١١).

(٣) طبع مع ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه للذهبي من سير أعلام النبلاء، بتحقيق وتعليق أبي يحي عبدالله الكندري، خرّج أحاديثه أبوأحمد هادي المري، طبع دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ

وكان سماعه من الترمذي بترمذ سنة٢٦٥هـ، حين رحل إلى أبي عيسى، وسماعاته صحيحة مضبوطة، بخط خاله أبي بكر الأحول [١].

ومن رواة سنن الترمذي أيضاً: الهيثم بن كليب عنه [٢].

وأبو حامد التاجر أحمد بن عبدالله المروزي [٣].

وأبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي.

وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان [٤].

وأبو الحسن الفزاري [٥].

٦ - سنن أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ).

له روايات كثيرة منها:

١ - رواية اللؤلؤي أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري (ت ٣٣٣هـ). وهي من أصح الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات. وهي الرواية الرائجة في أكثر البلاد. وهي المقصودة غالباً عند إطلاقهم " سنن أبي داود ". وهي التي عمل عليها

---

(١) التقييد (١/ ٣٢).

(٢) ثبت الكزبري ص٤٠.

تنبيه: وقع فيه: الهيثم عن كليب عن الحافظ أبي عيسى الترمذي، وصوابه: الهيثم بن كليب عن الحافظ أبي عيسى وانظر فهرست ابن خير الإشبيلي ص١١٩.

(٣) فهرست ابن خير ص ١١٩ - ١٢٠.

(٤) فهرست ابن خير ص١٢١.

(٥) مقدمة تحفة الأحوذي ص١٧٨، نقلا عن برنامج أبي جعفر بن الزبير.

المنذري كتابه : " مختصر السنن " ، وعليها تهذيب ابن القيم رحم الله الجميع [1] .

قال القاضي أبوعمر القاسم بن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي (ت ٤١٤ هـ) : "كان أبوعلي اللؤلؤي قد قرأ هذا الكتاب على أبي داود عشرين سنة ، وكان يسمى وراقه . والوراق عندهم القارىء . وكان هو القارىء لكل قوم يسمعونه . وذكر القاضي أن الزيادات التي في رواية ابن داسة حذفها أبوداود آخراً ، لشيء كان يريبه في إسناده ، فلذلك تفاوتا " اهـ [2] .

قلت : ماذكره عن رواية ابن داسة لم أجده لغيره ، والعلماء على اعتماد رواية ابن داسة رحم الله الجميع وغفر لهم . ويبدو أن لأبي علي اللؤلؤي أكثر من عرض لكتاب السنن على أبي داود ، فقد رأيته في موضع من كتاب السنن المطبوع يقول عقب حديث : " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَقْرَأْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْعَرْضَةِ الرَّابِعَةِ " [3] . وقال عقب حديث آخر : " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَلَمْ يَقْرَأْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْعَرْضَةِ الثَّانِيَةِ " [4] .

---

(١) انظر عون المعبود (٤/ ٥٤٧) .

(٢) التقييد (١/ ٣٣) .

(٣) في كتاب الصلاة ، باب السجود على الأنف ، عقب الحديث رقم (٩١١) .

(٤) في كتاب الخراج والإمارة والفيء ، باب في أخذ الجزية ، عقب الحديث رقم (٣٠٤٠) .

٢ - رواية ابن داسة أبي بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبدالرزاق التمار البصري (ت٣٤٦هـ)، وروايته أكمل الروايات[١] .

وهي مشهورة في بلاد المغرب، وتقارب نسخة اللؤلؤي، وتختلف عنها بالتقديم والتأخير، والزيادة والنقص. وقع فيها كتاب الجنائز بعد كتاب الصلاة، وقبل كتاب الزكاة. وفي رواية اللؤلؤي كتاب الجنائز بعد كتاب الخراج والإمارة.

وفي رواية ابن داسة: كتاب الزكاة، ثم اللقطة، ثم الصيام، ثم المناسك، ثم الضحايا، ثم الجهاد، ثم الإمارة، ثم البيوع، ثم النكاح.

وفي رواية اللؤلؤي: كتاب الزكاة، ثم اللقطة، ثم النكاح، ثم الطلاق، ثم الصيام، ثم الجهاد، ثم الضحايا، والصيد، ثم الوصايا، ثم الفرائض، ثم الخراج والإمارة، ثم الجنائز، ثم الأيمان والنذور، ثم كتاب البيوع.

وقس على هذا غير ذلك من الكتب الباقية[٢] .

٣ - رواية الرملي إسحاق بن موسى بن سعيد، وراق أبي داود.

وروايته تقارب رواية ابن داسة[٣] .

٤ - رواية ابن الأعرابي أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر (ت ٣٤٠هـ).

---

(١) فهرست ابن خير ص١٠٦ .

(٢) انظر عون المعبود (٤/ ٥٤٧) .

(٣) فهرست ابن خير الإشبيلي ص١٠٦ .

وروايته سقط منها كتاب الفتن والملاحم، والحروف، والخاتم، ونحو النصف من كتاب اللباس، وفاته أيضاً من كتاب الوضوء والصلاة، والنكاح، أوراق كثيرة[1].

وفيها أحاديث خرّجها من روايته عن شيوخه، وروى أكثرها عن أبي أسامة محمد بن عبدالملك الرواسي عن أبي داود[2].

٥ - رواية أبي الحسن بن العبد، علي بن الحسن بن العبد، أبوالحسن الوراق (ت٣٢٨ هـ). حدث عن أبي داود بكتاب السنن[3].

٧ - سنن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، رحمه الله تعالى.

روى كتاب السنن الكبير عن مصنفها النسائي جماعة من الحفاظ، منهم:

- ابنه أبومحمد عبدالكريم[4].

- أبوبكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري، ابن السني (ت ٣٦٤ هـ)، ويروي عنه أيضاً كتابه "المجتبى من السنن"، وروايته للمجتبى من أشهر الروايات، وهو آخر من روى السنن الكبير عن النسائي[5]. وكان سماعه لها عن النسائي في مصر سنة ٣٠٢هـ[6].

---

(١) عون المعبود (٤/ ٥٤٧).

(٢) فهرست ابن خير ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٣٨٢).

(٤) نص ابن خير في فهرسته ص١١٧، على روايته للمجتبى.

(٥) الإرشاد (١/ ٤٣٦ - ٤٣٧).

(٦) التقييد (١/ ١٩٤).

- الوليد بن القاسم الصوفي [1] .

- أبوبكر أحمد بن محمد بن المهندس (ت ٣٨٥ هـ) .

- أبوعلي الحسن بن الخضر بن عبدالله الأسيوطي (ت ٣٦١هـ) .

- أبوبكر محمد بن معاوية القرشي الأندلسي (ابن الأحمر)، (ت ٣٥٨هـ) .

- أبوالقاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكناني (ت ٣٥٧هـ) [2] .

قال أبوجعفر بن الزبير (ت٧٠٨هـ) رحمه الله : " إن رواة هذا الكتاب تختلف اختلافاً كثيراً " اهـ [3] .

وقال السخاوي (ت٩٠٢هـ) رحمه الله : " وبين رواياتهم اختلاف في اللفظ والتقديم والتأخير، والزيادة والنقص . وأكبرها وأتقنها رواية ابن الأحمر " اهـ [4] .

فائدة : للنسائي كتابان، أحدهما : السنن الكبير . والآخر المجتبى .

---

(١) نص على روايته للمجتبى ابن خير في فهرسته ص١١٧ .

(٢) نص الحافظ السخاوي رحمه الله في كتابه بغية الراغب المتمني ص٦-٧ ، على رواية هؤلاء للسنن عن النسائي رحمه الله، وسياق الكلام يدل على أن مراده السنن الكبير ، وقد نبهت على من ثبت لدي روايته للمجتبى كذلك، وزدت ذكر الوليد بن قاسم فإنه لم يذكره، والله الموفق .

(٣) القول المعتبر في ختم سنن النسائي برواية ابن الأحمر ص٢٤ .

(٤) بغية الراغب ص٨ .

وقد قال بعضهم: إن الذي جرّد المجتبى من الكبير هو أحد رواته، وهو الحافظ ابن السني.

لكن وقفت على كلام يحرر المسألة، ويبين أن الذي جرّد المجتبى هو النسائي نفسه.

قال أبوعلي الغساني (ت ٤٩٨هـ) رحمه الله: "كتاب الإيمان والصلح ليسا من المصنف، إنما هما من كتاب المجتبى له، بالباء في السنن المسندة، لأبي عبدالرحمن النسائي اختصره من كتابه الكبير المصنف، وذلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه في السنن: أكله صحيح؟ فقال: لا. قال: فاكتب لنا الصحيح منه [مجرداً]؛ فصنع المجتبى، فهو المجتبى من السنن... "اهـ[1].

قال الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) رحمه الله بعد إيراده لعبارة أبي علي الغساني: "وهو أصح مما قاله غيره: إن المجرد هو أحد رواته: الحافظ أبوبكر بن السني "اهـ[2].

وقال رحمه الله: "في بعض الأصول (سنن النسائي) التصريح في بعض كتبه كـ "الإيمان" و "البيعة" أنه سمعه من لفظه، وفي بعض كتبه أنه قرأه عليه وهو يسمع بمصر، بل في بعض ما وقع التصريح لفظاً بأنه ليس في السنن، كقوله: "ما في كتاب القصاص من المجتبى، مما ليس في السنن "اهـ[3].

---

(١) فهرست ابن خير ص١١٦-١١٧.

(٢) بغية الراغب ص٩.

(٣) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي برواية ابن السني الجزء الذي بتحقيق جمال صاولي، بخط اليد ص٧.

٨ - سنن ابن ماجه (ت ٢٧٣ هـ) ، رحمه الله .

يرويه عنه علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان ، أبوالحسن القزويني (ت ٣٤٥هـ) .

قال ابن نقطة : " حدّث بكتاب السنن لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني ، وله فيها زيادات عن جماعة من شيوخه " اهـ[(١)] .

٥ - أثر تعدد روايات الكتاب الحديثي :

تعدد روايات الكتاب الحديثي ، له أثر من جهة الرواية والدراية ، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال النقاط التالية :

١ - تعدد روايات الكتاب الحديثي من آثاره أحياناً حدوث اختلاف بين الأبواب والكتب تقديماً وتأخيراً ، وزيادة ونقصاً .

٢ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي : أن ضبط ألفاظ الحديث ، قد يختلف من رواية إلى رواية .

٣ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي عن مصنفه : أنك حين التحمل والرواية ، عن طريق الإجازة مثلا ، ينبغي أن تتنبه إلى الرواية التي وقعت عليها الإجازة ، فلا تطلق القول بأنك تروي كتاباً ما ، أو تضع سند إجازتك على كتاب حديثي ، لا تنطبق روايته مع الرواية التي دخلت في إجازتك ، بل تعين الرواية التي ترويه عنها .

---

(١) التقييد لابن نقطة (٢/ ١٨٦) .

٤ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي عن مصنفه: أن الكتاب الحديثي قد تقع فيه أوهام، بسبب راويه عن مصنفه، لا تجدها في الروايات الأخرى للكتاب نفسه.

٥ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: أن يأتي التصريح باسم الراوي في رواية دون رواية.

٦ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: وجود كلام للمصنف في رواية، دون رواية.

٧ - من آثار تعدد روايات الكتابي الحديثي: وجود حديث أو أثر زائد في الكتاب على رواية، دون رواية.

٨ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: اختلاف تعليق صاحب الكتاب على الحديث في رواية دون رواية.

٩ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: أن الشراح والمستدركين وأصحاب المستخرجات والأطراف يعتمدون في عملهم على رواية أو روايات معينة للكتاب، ويمشون عليها؛ فقد يقع في عملهم ما ليس في نسختك من زيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير ويكون مرد ذلك إلى اختلاف الروايات.

١٠ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: وجود تعليقات وزيادات، في الكتاب من عند راويه، وهي لا توجد إلا في روايته.

١١ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: اختلاف ألفاظ الحديث، في رواية دون رواية.

وإليك بيان هذه الآثار:

١ - تعدد روايات الكتاب الحديثي من آثاره أحياناً حدوث اختلاف بين الأبواب والكتب تقديماً وتأخيراً، وزيادة ونقصاً.

ومن الأمثلة على ذلك:

- حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، أنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: "إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً" [(١)].

وقع في رواية ابن عساكر لصحيح البخاري قبل إيراده، ذكر: "باب إذا شرب الكلب في الإناء". وفي سائر روايات البخاري أدرج هذا الحديث تحت "باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان" [(٢)].

- وقد قدّمت لك أن بين رواية اللؤلؤي وغيره اختلافاً في التقديم والتأخير والزيادة والنقص في كتاب السنن لأبي داود.

- وقدّمت لك الإشارة إلى ما بين روايات موطأ مالك من الاختلاف، بالزيادة والنقص. وللدارقطني رحمه الله كتاب "أحاديث

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، حديث رقم (١٧٢).

(٢) انظر صحيح البخاري (اليونينية) (١/ ٤٥)، وفتح الباري (١/ ٢٧٤)، عند كلامه على حديث رقم (١٧٢).

ويبدو أن محقق جامع الأصول (٧/ ١٠٠)، اعتمد على طبعة مشت على رواية ابن عساكر، فقد عزا الحديث إلى صحيح البخاري، تحت باب إذا شرب الكلب في الإناء.

الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصا [1] .

- وقدّمت لك إشارة إلى ما وقع من اختلاف بين رواية ابن السني وابن الأحمر لكتاب السنن الكبير للنسائي، بالتقديم والتأخير، والزيادة والنقص.

وهذا الأثر تترتب عليه أمور، منها :

- أنك حينما تروي الكتاب الحديثي، من رواية ما، لابد أن تضبط روايتك، فتسوق الكتاب كما جاء في الرواية. وسيأتي مزيد بسط لهذا، إن شاء الله تعالى.

- أنك عندما تعزو الحديث إلى كتاب حديثي، باعتبار الكتاب والباب، تتنبه إلى هذه القضية، فتنبه إليها، ويقوم مقامها في عصرنا التنبيه على الطبعة المعتمدة.

- حين القيام بعمل ما متعلق بكتاب حديثي، كتجريد زوائده على الكتب الستة، أو اختصاره، أو شرحه، أو دراسة فقه الإمام من خلال تراجمه، أوغير ذلك، لابد أن تتنبه إلى روايات الكتاب التي اعتمدت في هذا العمل.

- حين طباعة الكتاب الحديثي ينبغي مراعاة اختلاف الروايات، فقد وقع بعضهم عند تحقيقه لكتاب حديثي، في محاذير كثيرة، بسبب عدم

---

(١) الكتاب مطبوع، بتعليق محمد زاهد الكوثري، ويليه كتاب كشف المغطّى في فضل الموطأ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر عني، بنشرهما ووقف على طبعهما السيد عزت العطار الحسيني، مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

تنبيه إلى خطورة هذا الأثر في اختلاف روايات هذا الكتاب، فعامل هذه الروايات المختلفة، معاملة النسخ المخطوطة المختلفة، فصار يلفق بينها، ويقدم ويؤخر بحسب ما يراه؛ وواقع الحال أنه اختلاف رواية.

ولأضرب لك مثالاً على ذلك: سنن أبي داود المطبوعة الآن، هي بحسب السند المذكور في أولها من رواية اللؤلؤي، وتجد داخلها كلاماً لابن داسة.

قال أبوداود رحمه الله: "حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا عِيسَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُئِيَ عَلَى جَبْهَتِهِ وَعَلَى أَرْنَبَتِهِ أَثَرُ طِينٍ مِنْ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالنَّاسِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَقْرَأْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْعَرْضَةِ الرَّابِعَةِ"[1]. قلت: وأبوعلي هذا هو اللؤلؤي، وكلامه متطابق مع كون سند النسخة من روايته.

وقال أبوداود رحمه الله: "حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَانِئٍ أَبُو نُعَيْمٍ النَّخَعِيُّ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ قَالَ عَلِيٌّ لَئِنْ بَقِيتُ لِنَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ لَأَقْتُلَنَّ الْمُقَاتِلَةَ وَلَأَسْبِيَنَّ الذُّرِّيَّةَ فَإِنِّي كَتَبْتُ الْكِتَابَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ لَا يُنَصِّرُوا أَبْنَاءَهُمْ قَالَ أَبُو دَاوُد هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بَلَغَنِي عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ هَذَا الْحَدِيثَ إِنْكَارًا شَدِيدًا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَلَمْ يَقْرَأْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْعَرْضَةِ الثَّانِيَةِ"[2]. قلت:

(١) أخرجه في كتاب الصلاة، باب السجود على الأنف، حديث رقم (٩١١).

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في أخذ الجزية، حديث رقم (٣٠٤٠).

وأبوعلي هذا هو اللؤلؤي، وكلامه متطابق مع كون سند النسخة من روايته.

وقال أبوداود رحمه الله: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْصِلِيُّ أَبُو عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِت الْعَبْدِيُّ أَخْبَرَنَا نَافِعٌ قَالَ انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَضَى ابْنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ فَكَانَ مِنْ حَدِيثِه يَوْمَئِذٍ أَنْ قَالَ مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سِكَّةٍ مِنَ السِّكَكِ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِط أَوْ بَوْلٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السِّكَّةِ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْحَائِط وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ وَقَالَ إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طُهْرٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِت حَدِيثًا مُنْكَرًا فِي التَّيَمُّمِ قَالَ ابْنُ دَاسَةَ: قَالَ أَبُو دَاوُد لَمْ يُتَابَعْ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِت فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَوْهُ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ" (١).

فأنت تجد كلام ابن داسة، وكلام أبي علي اللؤلؤي في هذه الطبعة!

٢ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: أن ضبط ألفاظ الحديث، قد يختلف من رواية إلى رواية. ومن الأمثلة على ذلك:

---

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر، حديث رقم (٣٣٠).

- جاء في أوّل صحيح الإمام البخاري في باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، في حديث الحارث بن هشام، جاء قول السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: "ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه، وإن جبينه ليتفصد عرقاً" .

قوله: "ينزل" ضبط في جميع الروايات بفتح الياء المثناة، وسكون النون، وكسر الزاي، إلا في رواية أبي ذر، والأصيلي، فقد جاءت هذه اللفظة مضبوطة بضم الياء وفتح الزاي "يُنزَل" [(١)] .

- وفي حديث هرقل الطويل، عند البخاري في الباب نفسه: " فقال هرقل: هذا مُلْكُ هذه الأمة قد ظهر" .

روى القابسي لفظة "ملك" بالفتح ثم الكسر "مَلِك" . وكلا الضبطين للأصيلي.

ورواه أبوذر عن الكشميهني وحده: "يملك" بالمضارع [(٢)] .

وهذا الأثر من أهم ما يحتاج إلى معرفته المتفقه للحديث الشريف، إذ ينبني عليه فهم معاني الحديث، والوقوف على الدلالات، وتوسيعها، وإزالة الإشكال، ونحو ذلك، كما تراه في أثر تعدد القراءات.

٣ - ومن آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي عن مصنفه: أنك حين التحمل والرواية، عن طريق الإجازة مثلا، ينبغي أن تتنبه إلى الرواية

---

(١) صحيح البخاري. (اليونينية) (١/ ٣).

(٢) صحيح البخاري (اليونينية) (١/ ٧).

التي وقعت عليها الإجازة، فلا تطلق القول بأنك تروي كتاباً ما، أو تضع سند إجازتك على كتاب حديثي، لا تنطبق روايته مع الرواية التي دخلت في إجازتك، بل تعين الرواية التي ترويه عنها.

كما عليك أن تضبط روايتك على ضوء سند إجازتك، فقد لا تكون الرواية التي وقعت في سند إجازتك شاملة لجميع الكتاب!

ومن ذلك أن السنن الكبير للنسائي رحمه الله، لها العديد من الروايات، وهي تختلف اختلافاً كثيراً، حتى قال أبو الحسن الغافقي (٥٧١هـ- ٦٤٩هـ) [١]: "لولا أن الإجازة تشمل على جميعها (يعني: روايات كتاب السنن للنسائي) لعسر اتصال السماع والقراءة؛ قال: ومن قال (كتاب النسائي) ولم يبين الرواية التي سمع أو قرأ فيها فقد تجوز في الذي ذكره تجوزاً قادحاً في الرواية" اهـ [٢].

٤ - ومن آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي عن مصنفه: أن الكتاب الحديثي قد تقع فيه أوهام، بسبب راويه عن مصنفه، لا تجدها في الروايات الأخرى للكتاب نفسه.

ولأجل ذلك صنف أبوعلي الغساني (ت٤٩٨هـ) رحمة الله عليه، كتابه "التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة"، وهو الجزء الخامس والسادس والسابع والثامن، من كتابه الكبير الحافل:

---

(١) له ترجمة في "إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح" ص١٠٥-١١٢.

(٢) القول المعتبر في ختم النسائي برواية ابن الأحمر ص٢٤-٢٥.

" تقييد المهمل، وتمييز المشكل "[1] ؛ فإن موضوعه التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح البخاري، من قبل الرواة عن البخاري، وهو قد قصر الكتاب على الأوهام الواقعة في السند لا في المتن، وفي أسماء بعض الرواة، وأن الحمل في ذلك من الرواة عن البخاري، لا من البخاري و لا ممن هم فوقه من شيوخه، ومن فوقهم، إلا في مواضع يسيرة[2].

ومن ذلك كتاب المصنف لعبدالرزاق الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، فإنه له رواية من طريق الدّبري عنه.

قال الذهبي (ت٧٤٨هـ) رحمه الله: " إسحاق بن إبراهيم الدّبري، صاحب عبدالرزاق. قال ابن عدي: استصغر[3] في عبدالرزاق. قلت (الذهبي): ما كان الرجل صاحب حديث، وإنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبدالرزاق تصانيفه وهو ابن سبع سنين أو نحوها[4]، لكن روى عن عبدالرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبدالرزاق.

---

(١) طبع منه ما يتعلق بصحيح الإمام البخاري، وهو الجزء الخامس والسادس، بتحقيق محمد صادق آيدن الحامدي، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

(٢) انظر مقدمة تحقيق كتاب التنبيه على الأوهام ص٤٣-٤٤.

(٣) في المطبوعة: " استصفر " بالفاء، وهو خطأ طبعي كما هو ظاهر والله الموفق.

(٤) كذا قال الذهبي رحمه الله، في كتابه" الميزان"، والذي تحرر من كلامه في "سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤١٦)، أن الدبري سمع من عبدالرزاق وله خمس عشرة سنة، حيث قال رحمه الله عن الدبري: " راوية عبدالرزاق، سمع تصانيفه منه في سنة عشر ومئتين، باعتناء أبيه به، وكان حدثاً فإن مولده - على ما ذكره الخليلي - في سنة خمس وتسعين ومئة، وسماعه صحيح "اهـ.

وقد احتج بالدبري أبوعوانة في صحيحه وغيره، وأكثر عنه الطبراني. وقال الدارقطني: في رواية الحاكم: صدوق ما رأيت فيه خلافاً. إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن. قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: إي والله.

[قال الذهبي :] وفي مرويات الحافظ أبي بكر بن الخير الإشبيلي كتاب: "الحروف (الذي) أخطأ فيها الدبري، وصحفها في مصنف عبدالرزاق" للقاضي محمد بن حمد بن مفرج القرطبي" اهـ(١) .

وزاد ابن حجر رحمه الله في ترجمة الدبري: "وقال ابن الصلاح في نوع المختلطين: إن عبدالرزاق عمي، فكان يلقن فيتلقن. فسماع من سمع منه بعد ما عمي لاشيء. قال ابن الصلاح: وقد وجدت فيما روى الدبري عن عبدالرزاق أحاديث أستنكرها جداً، فأحلت أمرها على الدبري؛ لأن سماعه منه متأخر جداً، والمناكير التي تقع في حديث عبدالرزاق فلا يلحق الدبري منه تبعة، إلا أنه صحّف أو حرّف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف التي فيها المناكير؛ وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط، والله أعلم." اهـ(٢) .

وأورد له ابن عدي حديثاً منكراً، من تصرف الدبري في أصله من مصنف عبدالرزاق(٣) .

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١٨١ - ١٨٢).

(٢) لسان الميزان (١/ ٣٤٩ - ٣٥٠).

(٣) الكامل لابن عدي (١/ ٣٣٨) ، وانظر الإرشاد للخليلي (١/ ٤٢٣) ، ولسان الميزان (١/ ٣٥٠).

٥ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: أن يأتي التصريح باسم الراوي في رواية دون رواية.

من ذلك: ما وقع في صحيح البخاري، في كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلّم[1] قال البخاري: "حدثنا عبدالله سمع يزيد قال أخبرنا حميد عن أنس، قال: أخر رسول الله ﷺ الصلاة ذات ليلة إلى شطر الليل ثم خرج علينا . . . الحديث".

جاء في رواية أبي ذر الهروي وابن عساكر: "حدثنا عبدالله بن نمير".

وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت: "سمع يزيد بن هارون"[2].

٦ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: وجود كلام للمصنف في رواية، دون رواية.

من ذلك: أن في رواية أبي الحسن بن العبد عن أبي داود في سننه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد، ماليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه أبوداود من طريق الحارث بن وجيه عن مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله تعالى

---

(١) انظر صحيح البخاري مع فتح الباري (٢/ ٣٣٣).

(٢) صحيح البخاري (اليونينية) (١/ ٢١٤).

عنه، حديث "إن تحت كل شعرة جنابة..."[1]؛ فإن أباداود تكلم على هذا الحديث في بعض الروايات، فقال: "هذا حديث ضعيف، والحارث بن وجيه حديثه منكر". وفي بعض روايات كتابه السنن اقتصر على بعض هذا الكلام[2].

ومن ذلك ما جاء في سنن أبي داود عقب حديث أبي هُرَيْرَةَ" في الْمَرْأَة تَصَدَّقُ مِنْ بَيْت زَوْجِهَا قَالَ: لا إلا مِنْ قُوتِهَا وَالأَجْرُ بَيْنَهُمَا وَلا يَحِلُّ لَهَا أنْ تَصَدَّقَ مِنْ مَال زَوْجِهَا إلا بإِذْنه".

قَالَ أَبُو دَاوُد: "هَذَا يُضَعِّفُ حَدِيثَ هَمَّامٍ"[3].

قلت: فهذه العبارة: "هَذَا يُضَعِّفُ حَدِيثَ هَمَّامٍ"، إنما جاءت في رواية أبي الحسن بن العبد لسنن أبي داود[4].

ومن ذلك: جاء في صحيح البخاري في كتاب الأذان باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى، في رواية أبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت، بعد الترجمة" :قال أبوعبدالله (يعني: البخاري): رأيت الحميدي يحتج بهذا الحديث: أن لا يمسح الجبهة في الصلاة"[5].

---

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة، باب في الغسل من الجنابة، حديث رقم (٢٤٨)، والحديث ضعيف كما قال أبوداود رحمه الله، من أجل الحارث بن وجيه.

(٢) من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في النكت (١/ ٤٤١)، بتصرف يسير.

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الزكاة، باب المرأة تتصدق من بيت زوجها، حديث رقم (١٦٨٨) وليلاحظ القاريء الكريم أن النسخة المطبوعة من سنن أبي داود ملفقة من عدّة روايات للسنن.

(٤) فتح الباري (٩/ ٢٧٩).

(٥) صحيح البخاري (اليونينية) (١/ ٢١٢).

وهذه العبارة لم تأت في غير رواية هؤلاء.

٧ - من آثار تعدد روايات الكتابي الحديثي: وجود حديث أو أثر زائد في الكتاب على رواية، دون رواية.

- قدّمت لك في روايات الموطأ أن في بعضها زيادات ليست في الأخرى.

- وقدمت لك وجود مثل ذلك في روايات سنن أبي داود.

ومن ذلك: حديث الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: "ألا لا يبيع حاضر لباد".

قال الخليلي رحمه الله: "لم يروه عن مالك إلا الشافعي، (يعني: في روايته للموطأ)، وكان يسأله عنه الأئمة" اهـ[(١)].

ولم يُسلّم هذا للخليلي، فقد روى الحديث عن مالك في الموطأ عبدالله بن مسلمة القعنبي في روايته للموطأ[(٢)].

قلت: وسواء انفرد الشافعي عن مالك في روايته للموطأ بهذا أم وافقه القعنبي، فلا يزال فيه دلالة على أن من أثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: وجود الحديث في رواية دون رواية؛ لأنا نقول: وُجِد هذا الحديث في رواية الشافعي، والقعنبي للموطأ عن مالك دون رواية غيرهما. تأمل!

---

(١) الإرشاد (١/ ٢٣٢).

(٢) انظر: السنن الكبير للبيهقي (٥/ ٣٤٦)، وفتح الباري (٤/ ٣٧٢)، وما كتبه محقق الإرشاد للخليلي في هامش رقم (٢) (١/ ٢٣٢).

ومن ذلك: ما جاء في صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم، وقوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٤] في آخر الباب، بعد إيراد حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، في قصة مجيء ضمام إلى رسول الله ﷺ، قال البخاري: "رواه موسى وعلي بن عبدالحميد عن سليمان عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ بهذا" اهـ.

قال ابن حجر رحمه الله عند شرحه لهذا الباب، في آخره: "تنبيه: وقع في النسخة البغدادية- التي صححها العلامة أبو محمد ابن الصغاني اللغوي، بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت، وقابلها على عدة نسخ، وجعل لها علامات - عقب قوله: "رواه موسى وعلي بن عبدالحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت" ما نصّه: "حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس، ... وساق الحديث بتمامه". وقال الصغاني في الهامش: هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري، وعليها خطه. قال ابن حجر: وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها، والله أعلم بالصواب" اهـ[١].

ومن ذلك: حديث: "إنما الأعمال بالنيات" عزاه بعض أهل العلم إلى الموطأ، فوهّمه بعضهم، فأخطأ؛ إذ الحديث أخرجه مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، وهذا من الأحاديث اليسيرة التي زادتها هذه الرواية، على سائر روايات الموطأ" اهـ[٢].

---

(١) فتح الباري (١/ ١٥٣).

(٢) تنوير الحوالك (١/ ١٠).

ومن ذلك: وقع في صحيح البخاري في كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة في آخر الباب: " قال الحسن: الجد: الغنى " .

قال ابن حجر رحمه الله: " وقع في رواية كريمة: " قال الحسن: الجد: الغنى " ، وسقط هذا الأثر من أكثر الروايات " اهـ[1] .

٨ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: اختلاف تعليق صاحب الكتاب على الحديث في رواية دون رواية .

ومن ذلك: ما وقع في نسخ سنن الترمذي، حتى قال ابن الصلاح رحمه الله: "وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: " هذا حديث حسن" أو " هذا حديث حسن صحيح" ، ونحو ذلك. فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه " اهـ[2] .

تنبيه: هذا التمثيل بـ " سنن الترمذي" على أساس أن الخلاف بين نسخه مبني على اختلاف روايات سنن الترمذي، وإن كان سند النسخ التي وقفت عليها من رواية المحبوبي عن الترمذي، إذ لا يبعد أن للمحبوبي عدة عرضات لكتاب السنن على الترمذي، وكان يروي في كل مرة ما سمعه في هذه العرضات. أو أن النساخ لفقوا بين الروايات، ولم يكونوا أهل تمييز، ويؤكد هذا (أعني أن ما في نسخ الترمذي من اختلاف هو من باب اختلاف الرواية عنه) زيادة أحاديث

---

(١) فتح الباري (٢/ ٣٣٣) .

(٢) علوم الحديث (عتر) ص٣٢.

في سنن الترمذي في بعض النسخ على الأخرى، كما تراه في الملحق الذي صنعه محمد بسيوني زغلول، للأحاديث الموجودة في تحفة الأحوذي شرح الترمذي، وليست في النسخة التي حققها الشيخ أحمد شاكر، والله أعلم بحقيقة الحال.

٩ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: أن الشراح يعتمدون في شرحهم على رواية، أو روايات معينة، للكتاب، يمشون عليها. وهذا يساعدك على فهم عمل الشارح، وتصرفه.

فمن ذلك: أن الخطابي (ت٣٨٨هـ) عمل شرحاً على سنن أبي داود، معتمداً رواية ابن داسه، وقد كان الخطابي من تلامذة ابن داسة.

ومن ذلك: أن ابن حجر لمّا شرح صحيح البخاري، بشرحه" فتح الباري"، قال بعد ذكره لأسانيده بالسماع والإجازة إلى صحيح البخاري: "وقد انتهى الغرض الذي أردته من التوصيل الذي أوردته، فليقع الشروع في الشرح والاقتصار، على أتقن الروايات عندنا، وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة (يعني: المستملي، والسرخسي، والكشميهني)، لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وبالله التوفيق، وهو المسئول أن يعينني على السير في أقوم طريق "اهـ [١].

ومن ذلك: أن السيوطي بعد أن ذكر أربع عشرة رواية لموطأ مالك، قال: "وقد بنيت الشرح الكبير على هذه الروايات الأربعة

---

(١) فتح الباري (١/ ٧).

عشر " اهـ [1] .

ومن ذلك : أن صاحب عون المعبود لمّا شرح سنن أبي داود ، قال : " ثم إني اخترت للشرح رواية اللؤلؤي ، ومع ذلك ما تركت حديثاً واحداً من الأحاديث التي وجدت من غير رواية اللؤلؤي في النسخ الحاضرة بل أخذتها بالاستيعاب ، وأدخلتها في رواية اللؤلؤي ، تكميلا للفائدة ، وتتميماً للسنن ، ونقلت تحت كل حديث من غير رواية اللؤلؤي عبارة الأطراف للحافظ المزي ، لئلا تختلط روايات غير اللؤلؤي بروايات اللؤلؤي . فصار هذا المتن والشرح جامعاً لرواية ابن داسة ، وابن العبد ، وابن الأعرابي ، أيضاً بل فيه بعض رواية الرملي ، أيضاً لكنه قليل جداً " اهـ [2] .

وكذا أصحاب المستدركات والمستخرجات والأطراف ، فقد يقوم عملهم على الكتاب من خلال رواية بعينها فيقع فيها ما ليس في الرواية التي بين يديك ، وقد يسقط منها ما هو في روايتك .

من ذلك : ما جاء في صحيح البخاري في كتاب الرقاق ، باب صفة الجنة والنار .

قال البخاري : " حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَم حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ أبي رَجَاء عَنْ عِمْرَانَ عَنْ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ قَالَ اطَّلَعْتُ في الْجَنَّة فَرَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ وَاطَّلَعْتُ في النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ .

---

(١) تنوير الحوالك (١/ ١٠) .

(٢) عون المعبود (٤/ ٥٤٩) .

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَكَانَ عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينَ وَأَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ" اهـ .

قال ابن حجر رحمه الله عقب شرحه لحديث أسامة رضي الله عنه: "تنبيه : سقط هذا الحديث والذي قبله من كثير من النسخ ومن مستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم، و لا ذكر المزي في "الأطراف" طريق عثمان بن الهيثم، و لا طريق مسدد في كتاب الرقاق، وهما ثابتان في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة" اهـ[1] .

١٠ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: وجود تعليقات وزيادات، في الكتاب من عند راويه، وهي لا توجد إلا في روايته .

- وقد قدمت لك: أن لعبدالله بن أحمد ابن حنبل زيادات من مروياته عن شيوخه غير والده، أدخلها في المسند، وهذه الزيادات لا توجد إلا في رواية عبدالله، فلو وجدنا مثلاً رواية صالح بن أحمد ابن حنبل، أو حنبل بن إسحاق للمسند، لما وجدنا زيادات عبدالله فيهما، لأن هذه من زيادات عبدالله في روايته على المسند.

- وقدمت لك: أن لأبي الحسن القطان، زيادات على سنن ابن ماجه، لا تجدها إلا في روايته فقط.

(١) فتح الباري (١١/ ٤٢٠). وشيوخ أبي ذر الثلاثة هم: المستملي، والسرخسي، والكشميهني.

ومن ذلك : أن محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) تلميذ أبي حنيفة، لما روى الموطأ عن الإمام مالك، زاد فيه زيادات مهمة، تتعلق بفقه الحديث، وذكر خلاف أبي حنيفة، والاعتذار له بأنه لم يبلغه هذا الحديث أو ذاك، وأنه لو بلغه لقال به. وهذا لا تجده إلا في هذه الرواية فقط، لأنها من زيادات راويها عن مالك.

ومن ذلك: أن رواية أبي ذر لصحيح البخاري له فيها زيادات وصل فيها بعض المعلقات، أو أسانيد له في بعض الروايات، ينبه عليها ابن حجر كثيراً. ومن ذلك ما جاء في كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث رقم (٤١)، قال البخاري: قال مالك : أخبرني زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره، أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والسيئة بمثلها، إلا أن يتجاوز الله عنها " .

قال ابن حجر رحمة الله عليه: " قوله: " قال مالك" هكذا، ذكره معلقاً، ولم يوصله في موضع آخر، من هذا الكتاب. وقد وصله أبوذر الهروي في روايته للصحيح، فقال عقبه: أخبرناه النضروي -هو العباس بن الفضل- قال حدثنا الحسن بن إدريس قال حدثنا هشام بن خالد، حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك به. . . "اهـ[1] .

١١ - من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي: اختلاف ألفاظ الحديث، في رواية دون رواية .

---

(١) فتح الباري (١/ ٩٨-٩٩) .

من ذلك: حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، في أوّل ما بديء به ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم. ، وفيه قول السيدة خديجة رضي الله عنها، للرسول ﷺ : " كلا والله ما يخزيك الله أبداً " .

وقع في رواية أبي ذر: "يحزنك" من الحزن[1] .

ومن ذلك: ما جاء في حديث هرقل، في كتاب بدء الوحي، حديث رقم (٧) ، في صحيح البخاري، جاءت العبارة التالية في سياق كلام هرقل: " ثم قال لترجمانه: قل لهم إني سائل هذا [يعني: أباسفيان] عن هذا الرجل [يعني: رسول الله ﷺ] فإن كذبني فكذبوه، فوالله لولا الحياء من أن يأثروا عليّ كذباً لكذبت عنه " .

قال ابن حجر رحمه الله: "سقط لفظ: " قال" [يعني: قبل قوله: " فوالله لولا الحياء. . "] من رواية كريمة، وأبي الوقت، فأشكل ظاهره، وبإثباتها يزول الإشكال " اهـ[2] .

ومن ذلك: حديث أبي محذورة في الأذان، جاء عند مسلم في صحيحه عن أبي محذورة : " إن نبي الله علمه هذا الأذان: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله . . . الحديث " .

---

(١) صحيح البخاري (اليونينية) (١/ ٣).

(٢) فتح الباري (١/ ٣٥). ويلاحظ أن الحافظ أثبتها في الشرح، فهي في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة؛ لأن هذه الرواية هي التي نص على اعتمادها في الشرح، كما ذكرت ذلك في الأثر رقم (١١).

وفيه كما ترى التكبير في أوّل الأذان: "الله أكبر" مرتين فقط، والحديث وقع عند غير مسلم، في أوّله" : الله أكبر" أربع مرات.

ويزول هذا الإشكال إذا علمت أن نسخ صحيح مسلم لم تتفق على ذلك، بل جاء في بعض نسخ صحيح مسلم، من رواية معتمدة، بتربيع التكبير في أوّل الحديث.

قال القاضي عياض رحمه الله: "وقع في بعض طرق الفارسي في صحيح مسلم أربع مرات" اهـ[1].

وقال ابن القطان رحمه الله: "الصحيح في هذا تربيع التكبير، وبه يصح كون الأذان تسع عشرة كلمة. وقد قيد بذلك في نفس الحديث. قال: وقد يقع في بعض روايات مسلم بتربيع التكبير وهي التي ينبغي أن تعد في الصحيح" اهـ[2].

ويبقى من آثار تعدد روايات الكتاب الحديثي:

١ – أن تتعدد أسانيد الحديث في رواية دون رواية.

٢ – أن يصرح المحدث بصيغ التحمل والأداء في السند، في رواية دون رواية.

وهذان الأثران يدخلان فيما قدّمته لك من أن بعض روايات الكتاب الحديثي قد تتضمن زيادة حديث لا يوجد في غيرها، وما ذكرته من أن بعض روايات الكتاب الحديثي قد يأتي فيها التصريح باسم الراوي، دون غيرها، وبالله التوفيق.

---

(١) نقله النووي في شرحه لصحيح مسلم (٣/ ٨١).

(٢) نقله ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ١٩٦).

٦ - موقف أهل الحديث من تعدد روايات الكتاب الحديثي:

يتلخص مما سبق أن أهل الحديث يقبلون ما حصلت الثقة بصحته من اختلاف الروايات والنسخ، طالما يمكن الأخذ به دون الوقوع في اختلاف التناقض والتعارض؛ فهم يعتمدون الرواية به، كما يعتمدونه في شروحاتهم وتعليقاتهم في دفع الإشكال والتوفيق بين الروايات. وهذا واضح فيما تقدّم.

أمّا إذا لم تحصل عندهم الثقة باختلاف الرواية، أو أوجد اختلاف الرواية حصول نوع من الاختلاف والتناقض فإنهم يتوقفون في قبولها حتى يصحح أصل الرواية بجماعة من الأصول، ويعتمد منها ما اتفقت عليه، بل وقد يقدحون فيها.

ولعل من أوضح الأمثلة على هذا ما سبقت الإشارة إليه من وقوع الاختلاف في نسخ سنن الترمذي في بيان درجة الحديث، حتى قال ابن الصلاح رحمه الله: "وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: "هذا حديث حسن" أو "هذا حديث حسن صحيح"، ونحو ذلك. فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه" اهـ [١].

ومن الأمثلة على قدحهم في اختلاف الرواية بسبب ضعف ضبط الرواية: قدحهم في رواية الدّبري لمصنف عبدالرزاق. ومن ذلك ما جاء عن الحاكم أبي عبدالله: سألت الدارقطني عن أبي بكر البزار

---

(١) علوم الحديث (عتر) ص٣٢.

(ت ٢٩٢هـ) ـ صاحب المسند المعروف بـ " البحر الزخار" ، الذي عمل الحافظ الهيثمي زوائده وسماها "كشف الأستار" ـ، فقال: يُخطيء في الإسناد والمتن، حدّث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم يكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة " اهـ[(١)] .

٧ - التوصيات:

لعل أهم التوصيات بعد إجراء هذه الدراسة هي ما يلي :

- أن على المحدث أن يتنبه إلى تعدد روايات الكتاب الحديثي ، ويلاحظ آثارها المذكورة .

- كما عليه ضبط الكتب الحديثية على أساس الروايات حال السماع ، والإجازة ، أو الشرح ، أو أي عمل يتعلق بكتاب حديثي ما .

- أن طبع الكتب الحديثية يجب أن يبعد عن أيدي غير المتخصصين الذين لا يميزون بين روايات الكتاب الحديثي ، وأن يعهد به إلى لجان علمية متخصصة . و أهمية إعادة طبع وتحقيق الكتب الحديثية التي لفق حال طبعها بين رواياتها دون تمييز أو تحرير ، وخاصة الكتب الستة .

وختاماً أحمد الله سبحانه وتعالى ، الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٦) .

فهرس المصادر والمراجع :

(أ)

- **اتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك/** لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر عبدالله القيسي (ابن ناصر الدين) الدمشقي (ت٨٤٠هـ) / تحقيق : سيد كسروي/ مكتبة دار الباز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- **إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح/** لأبي عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتي/ تحقيق محمد الحبيب ابن لخوجة/ الدار التونسية للنشر .
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث/** لأبي يعلى الخليل بن عبدالله ابن أحمد الخليلي القرشي (ت٤٤٦هـ)/ تحقيق: د. محمد سعيد ابن عمر إدريس/ مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.
- **الإمام في بيان أدلة الأحكام/** لعبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي (ت ٦٦٠هـ)، دراسة وتحقيق: رضوان مختار بن غربية/ دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

(ب)

- **بغية الراغب المتمني في ختم النسائي برواية ابن السني/** لمحمد ابن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)/ ضبط نصه وعلق عليه جمال بن فرحات صاولي (حقق جزءاً منه) / بخط اليد١٤٠٩ هـ .

(ت)

- **تاريخ بغداد/** لأبي بكر أحمد بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت٤٦٣هـ)/ دار الكتب العلمية .

- **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي/** لمحمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري/ الطبعة الحجرية، دار الكتاب العربي، بيروت .

- **التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح/** لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ)/ تحقيق أبو لبابة حسين/ دار اللواء الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

- **التقييد لرواة السنن والمسانيد** / لأبي بكر محمد بن عبدالغني (ابن نقطة) (ت ٦٢٩هـ) / دار الحديث بيروت ١٤٠٧ هـ .

- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير/** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، المطبعة العربية باكستان، المكتبة الأثرية باكستان .

- **التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة (قسم البخاري)** / لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ)/ تحقيق : محمد صادق آيدن الحامدي/ دار اللواء، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

- **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك** / لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)/ وبآخره إسعاف المبطأ برجال الموطأ / للسيوطي/

دار الكتب العلمية بيروت، دار الباز للنشر والتوزيع .

(ث)

- **ثبت الكزبري/** ويليه إتحاف الطالب السري بأسانيد الوجيه الكزبري / تأليف أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي (ت١٤١٤هـ)/ دار البصائر ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

(ج)

- **جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ** ، لمجد الدين أبي البركات ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

- **الجامع الصحيح**، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)/ (النسخة اليونينية) (النسخة السلطانية طبعت في عهد السلطان عبدالحميد١٣١٣ هـ)/ قدّمها : أحمد محمد شاكر/ دار إحياء التراث العربي، توزيع دار الباز .

(ح)

- **الحطة في ذكر الصحاح الستة/** لصديق حسن خان القنوجي ت(١٣٠٧ هـ)/ دراسة وتحقيق علي حسن الحلبي/ دار الجيل بيروت، دار عمّار ، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

(ر)

- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة/** لمحمد بن

جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ)/ كتب مقدماتها ووضع فهارسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني / دار البشائر، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ.

- **الراوة عن مسلم/** للضياء المقدسي (ت٦٤٣ هـ)/ ومعه ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه للإمام شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)/ ضبط النص وعلق عليه: أبويحي عبدالله الكندري، خرّج أحاديثه وعلق عليها: أبو حمد هادي المري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

(س)

- **سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني،** أبوداود، (ت ٢٧٥ هـ)، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس، دار الحديث الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ.
- **سنن البيهقي** = السنن الكبير (الكبرى).
- **السنن الكبير (الكبرى)/** لأحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، وفي ذيله "الجوهر النقي"، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند ١٣٤٤ هـ.
- **سير أعلام النبلاء،** لشمس الدين أحمد بن محمد بن عثمان قيماز الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

(ش)

- **شرح صحيح مسلم للنووي**= المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج .

(ص)

- **صحيح البخاري** = الجامع الصحيح للبخاري .
- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط** / لأبي عمرو بن الصلاح (ت٦٤٣هـ)/ تحقيق: موفق عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤ هـ .

(ع)

- **علوم الحديث**، لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية، ١٤٠١ هـ .
- **عون المعبود بشرح سنن أبي داود**/ لشمس الحق العظيم آبادي، دار الكتاب العربي .

(ف)

- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبدالعزيز بن باز إلى كتاب الجنائز (ج ١-٣)، ترتيب وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة السلفية .
- **فهرست مارواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف** / لأبي بكر محمد بن خير بن عمر

الأشبيلي (ت٥٧٥ هـ)/ وقف على نسخها وطبعها ومقابلتها فرنسشكه قداره زيدين، وتلميذه خليان ربارة طرغوة / طبعة جديدة عن الأصل المطبوع في مطبعة قومش بسرقسطة ١٨٩٣ م .

(ق)

- **القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر/** لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن عمر جروي مدخلي/ بخط اليد ١٤٠٩ هـ .

(ك)

- **الكامل في ضعفاء الرجال/** لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

(ل)

- **لسان الميزن/** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)/ منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة بالهند ١٣٢٩ هـ .

(م)

- **مقدمة تحقيق الإمام في بيان أدلة الأحكام**= الإمام في بيان أدلة الأحكام .
- **مقدمة تحقيق مسند أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ)/ لشعيب الأرنؤوط وزملائه، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

- **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .

- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** / لشرف الدين النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث .

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، لأحمد بن محمد عثمان قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ .

(ن)

- **النكت على كتاب ابن الصلاح**/ لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقي د/ ربيع بن هادي عمير، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(هـ)

- **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**/ لأحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) / المكتبة السلفية، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، أشرف على طبعه : قصي محب الدين الخطيب، دار المعرفة ، بيروت .